

تشرذ الأحداث مرض اجتماعي

خطاب حضرة الأستاذ عبد المجيد نافع

يشكو علماء الاقتصاد بل تكاد تذهب نفوسهم حشرات في أثر ما يسمونه بالتقوى الضائعة في الطبيعة كتيارات البحار وحرارة الشمس، وليس من شك في أن الأطفال المشردين هم قوى انسانية ضائعة لا بل هم قوى دمامة ، فالأطفال المشردون اليوم هم مجرمو الغد الذين يعنون في العدوان على النفس والمسال، وإذن فليس من الإسراف في شيء أن يقال إن تشرذ الأطفال مرض اجتماعي ، بل مرض اجتماعي خطير .

وإذا رحنا نفقش عن هذا المرض فلا نجد إلا النقر، فإن ٨٠٪ من الجرائم التي ترتكب ضد المسال والدمس إنما مبعثها النقر .

ولسنا نريد أن ندخل في جدل لفظي عقيم عن المسئول عن تشرذ الأطفال وبالبع عن الجريمة ، فسواء أكانت الوراثة أم البيئة هي التي تحصل التبعة فإن المفروغ منه أن النقر هو الباعث على الاثنين معا .

والفقر يبر في ذبوله الجهول والمرضى وإذا تحالف هذا الثالوث على بيئة من البيئات فلا شك أن يهدمها من أساسها .

ولقد تبعت كثيرا من حالات تشرذ الأطفال فتضاعف إيمان بأن الفقر الذي يتسلط على البيئة المنزلية من الجرمومة التي تجعل التشرذ والجريمة يفرخان فيه ثم تسبب هذه العوامل الهدامة فتعمل في المجتمع فسادا وتدميرا .

وإذا كانت الطبيعة لم تسرف في شيء إسرافها في إعطاء الضياء والهواء وإذا كانت جانان العممتان الإلهيتان مشاعا بين الجميع فمن العجب بل من المؤلم حقا أن نجد مساكن الفقراء لا يلب مقابر الأحياء لا ينفذ إليها الضياء والهواء .

وإذا كان من حق الفرد على الدولة أن تكفل له حدا أدنى للعيشة فمن المؤلم حقا أن نجد سوء التغذية أو قلة التغذية في تلك البيئات الفقيرة هو مبعث انطلاق تلك المخلوقات الضعيفة إلى الميادين العامة والأحياء المترفة حيث الضياء والهواء وحيث تتامس الوسائل لما يسد الرمق ويدفع بثائلة الجوع .

فيتلمس أولا السبيل الى بعض حاجات فاذا أعياه الأمر وشب عن الطوق فاض صدره حقا ومهارة على المجتمع واعترم بينه وبين نفسه أو بعبارة أخرى دفعته غريزة الشرالى التنكيل بهذا المجتمع الذى صن عليه حتى بالمطالب الحيوانية الأولية .

وإن تعجب فعجب لهذا المجتمع يرى بعينه التي في رأسه الطلاق يهدم كيان الأسرة ويشرق بن الوالدين ولا يفكر في مصير هؤلاء الصغار الذين يتدف بهم وسط شرور المجتمع وهم ما يزالون غضي الاحاب .

يتأثرون بعوامل البيئة المحيطة بهم فلا يلبثون أن تتحجر قلوبهم فيقتبحوا من كبار المجرمين الذين يهددون أمن المجتمع .

بل من عجب أن يرصد المجتمع الأموال والجهد ونصب الحاكم ويفتح أبواب السجون على مصارعها ليدفع عن نفسه ضائقة المجردين وهو لو أرصد النذر اليسير من تلك التفجعات الضالمة لمكاشفة التمر في بعض البيئات لو فر على نفسه الجرم من الجرائم التي تروغ الإسمين المتعاضدين .

وهذا المجتمع الذي تهوى يد العدالة فيه على رؤوس المجرمين تأخذهم بالعقوبات الصارمة وتلقى بهم في غيابات السجون أو يتدف بهم الى المأوى السجينة والمعتقلات بل قد تدب الى حد الاجواز عليهم لانحداد عوامل الشر المتباعدة منهم ، تقول إن هذا المجتمع لا يفكر لا قليلا ولا كثيرا في مصير اولاد المقتضى عليهم ودولاء الأولاد تقتضى عليهم أن يكونوا مجرمين غدا بل أن صح لي التعبير على هذا النحو أن يكونوا شر خلف لشر سابق .

وعرضا عن أن يشغل المجتمع نفسه بمكاشفة الإجرام في مكانه الأولى تراه يشغل نفسه بالبحوث العقيمة فيما يسهونه ضبط النسل أو تحديد النسل مع أن تلك البيئات الفقيرة كثيرة التوالد وكل دعوة في هذا السبيل مهما كانت مدوية فإن تبلى أسماعهم والعاطفة الدينية أكثر ما تكون تمكنا من نفوسهم وهم يؤمنون في أعماق نفوسهم بأن الله الذي يهب الأولاد هو سبحانه الذي يتكفل برزقهم . بل تراهم والفلاحين منهم حاصة يعتقدون بأن الأطفال بمثابة رأس مال لا يلبث أن يموتهم في العوز والشيخوخة وإذا فكل دعوة من هذا القبيل اتجاهي صرخة في واد أو تنخه في رماد بل ربما كان — شرها أكثر من خيرها — لأنها تعرف الدولة عن تحقيق وجوه الاصلاح وكفاح الفقر الذي هو مصدر كل الشرور والجرائم .

وكثيرا ما نرى انشغال الوالد أو الوالدين بالمعمل التماسا لوجوه الزرق من أكبر العوامل على تشرد الأطفال اذ يجرمون من رقابة الوالدين فضلا عن الرعاية والحضانة فهجر تلك المخلونات الصغيرة تلك البيئات الموحشة التماسا لما عز عليهم في البيئة المنزلية .

بل إن ما يحز في النفس أن نرى بعض الآباء وكأنتهم هم الذين يتكفلون بتقصاد أبنائهم والزج بهم في غمار اشرار فتد يدفع الفقر الآباء لأن يدعوا أبنائهم الى التسول بل الى النشل ووجوه الإجرام المسائلة ودنا لا بد من تدخل المشرع للقيام بالولاية بين الآباء وأبنائهم بأسقاط الولاية عنهم على أن تتكفل الدولة بتنشيتهم وتربيتهم وتعليمهم صناعة يكسبون منها عيشهم في مستقبل أيامهم .

وتتجهج قلوب بعض الآباء فيسبون، معاملة أطفالهم ويخرجون بهم إلى غمار التشرذم وهنا صرة أخرى ليس من حرج على المشرع أن يتدخل ليحول بين هؤلاء الآباء بلاط الأكلد وبين أبنائهم الذين يدفعون بهم إلى المساد دما .

ولقد كشفت دراسة كثيرة من حالات التشرذم عن أن الأحياء الفقيرة لها أثر فعال في طمئان مريحة التشرذم. وفي الحق فلماذا لا نجد أطفالا مشردون في أحياء جاردن سيتي أو الزمالك بينما نرى أحياء مثل بولاق والسيدة زينب يقذف الأطفال المشردين في كل حين .

فليس من الإرهاق بالدولة أن تتولى تدمم أحياء أمرها وإنشاء أحياء جديدة على أنقاضها . بل إن ذلك ما تقضى به السياسة الاجتماعية الحكيمة لأن السياسة الاقتصادية الحكيمة والذي تنفذه الدولة في كذاح الحرية بعد وقوعها أضعاف أضعاف — ما يمكن أن تنفقه في هذا السبيل وفيه الغضاء على الجريمة في مهدها .

ومن عجب أن يفكر المفكرون في أوقات الفراغ ولا يفكرون في توفير المطالب الأولية لكل فرد في الدولة من ما كل وملبس ومسكن .

وإذا قلنا أوقات الفراغ فلا نعني إهمال هذه الحاجة بل إن المصلح الاجتماعي يرى حقا عليه أن يفكر في الكيفية التي يقضى الأطفال بها أوقات فراغهم فتعد تكون الصورة التي يتشؤونها بها من بواعث تشبعهم بروح الشـ والتسامد .

وإذا كانت الدولة لا يمدد كمها عن البذل بسخاء في سبيل إنشاء المترحات العامة التي لا تهمها إلا الطبقات الغنية فالواجب يقضى أن تنفق في سبيل إنشاء مترحات في الأحياء الفقيرة تكون في مساو أولئك الصبية الصغار الذين تلتفتهم أحيائهم البغيضة الكريمة فيسلبون مركبات الترام فتبهرهم أضواء المدينة وتلك مشاعرهم تلك الميادين الرحبة الفسيحة وتأخذ بأبصارهم تلك المترحات الزائفة فيؤثرون عيش التشرذم على العودة إلى أحيائهم التي تهت في النفس الألم والمرارة .

وفي المدن الكبيرة تتألف عصابات لتدريب الأطفال على الجرائم فن أوجب واجبات الدولة أن تقضى على تلك العصابات فتبخر الجرائم من أصولها .

والدولة وهي التي ترعى شؤون أبنائها جميعا تشعر أن من واجبها أن تكون يقظة ساهرة فهي إذ تبين أن وفاة الأب أو وفاة الأم أو هما معا من بواعث تشرذم الأطفال الذين يتبعون ولا عائل لهم وهم ما يزالون في سن لا تعينهم على كسب عيشهم فنقول إن من واجب الدولة أن تحتضن أمثال هؤلاء الأطفال لتجعل منهم بالتربية والعلم مواطنين صالحين يعرفون ما عليهم للدولة من واجبات وما لهم قبلها من حقوق .

ومن العواهن التي تسترعى النظر أن الهجرة من الريف تكون باعنا قويا على وجود طائفة قرية من المشردين فن واجب الدولة تنظيم الهجرة . والملاحظ أن بعض مديريات مصر غاصة بالسكان على حين أن البعض الآخر قليل السكان حتى يكاد يكون منفرا من

الأيدي العاملة فليس على الدولة من تزيب بل لا يمكن أن تهتم بالعدوان على الحرية الشخصية إذا هي عمات على توزيع السكان توزيعا عادلا فليس يصحح أن يكون في بعض انحاء مديرية المنوفية ألف ساكن في الكيلومتر المربع في حين أن مديرتي الشرقية والبحيرة تعز فيهما الأيدي العاملة . انما لا يمكن أن تعمل الدولة على مجرد تحويل العائلات من مديرية الى اخرى بل الواجب أن تزودهم بربوس الأهوال ليستقروا في مواطنهم الجديدة .

وإذا كانت النظم الوفاية خير دائما من النظم التأديبية فني سبيل انتضاء على تشرد الأطفال وبتابع على البحرية ، من واجب الدولة القضاء على البطالة سواء أكانت خاصة بالعمل أم المتعلمين المتعلمين والبطالة من بواعت تشرد الأطفال .

والتأمينات الاجتماعية ضرورة لازمة لحماية المجتمع ولا تنصب تلك التأمينات على البطالة والعجز عن العمل والمرضى والشيخوخة والوفاة .

ولا جناح على الدولة لا بل أن من أقدس واجباتها أن تحول بين الأطفال وبين العادات الضارة كالندخين والتخدرات ولعب الميسر وجمع أعتاب السجائر . وفي سبيل حماية الأطفال من مغريات الشربليس على الدولة أن تمنح الأطفال الى سن معين من غشيان دور السينما فضلا عن مراقبة الأفلام التي تعرض فيها حتى لا تغرى الصغار بتكب جادة الخبز والضرب في بيضاء الشر .

وإذا كانت رسالة الدولة الحديثة أن تكاثر الفقر والمرضى والجهول فلا مندوحة لنا عن ادخال كثير من الاصلاحات على المجتمع الرأسمالي فليس من يفكر أن الثروة موزعة توزيعا سيئا ففي مصر نرى أن ٣٪ من الملاك الزراعيين يملكون نصف الثروة الزراعية في حين أن ٩٧٪ يملكون النصف الباقي وبينما نرى قوما يعيشون في التمسور النخمة الضخمة إذا بنا نرى آخرين يعيشون فيا يشبه المقابر أو يعز عليهم المسكن إطلاقا . وبينما نجد فريقا متبخا نرى فريقا آخر جوعانا وبيننا نرى طائفة مترفة تلقى طائفة أخرى تمز عليها مطالب الحياة الأولية ، والفقر المدقع الى جانب الثراء الطائل هو مبعث كثير من حالات التشرد والوان الجرائم ، فلا جناح على الدولة إذا هي أخذت من الأغنياء وأعطت الفقراء في صورة ضرائب تصاعدية فليس من العدل الاجتماعي في شيء أن تكون نسبتة الفرعية التي تتقاضاها الدولة ممن يكون إيراده ١٢٠٠٠٠ ج.م في العام هي مما تتقاضاه ممن يكون إيراده ١٢ ج.م في العام .

والدولة التي تملك سلطة التشريع وتملك توزيع العدالة بين الناس لا يجمل بها أن تعتمد الى الإحسان عليه واستثناء أ كف الأغنياء واستمرار الرحمة على الفقراء وخاصة أن الأمانية المتحجرة كثيرا ما تنفث بين بعض الطبقات الغنية المترفة .

والتضامن الاجتماعي هو الذي يمل على الدولة تلك السياسة الحكيمة وفي الواقع أنه ليس من صالح أحد أن يسطر المجتمع الى معسكرين معسكر الأغنياء والذين يتولون الدفاع عن أنفسهم من هجوم معسكر الفقراء بل لا بد أن يعيش الجميع في تضامن اجتماعي فيكون الفرد للجميع والمجتمع للفرد .

وإذا كانت الدولة تفضي بأنها حققت المساواة السياسية فأولى لها ثم أولى أن تحقق المساواة الاقتصادية ونعني بالمساواة الاقتصادية ضمان حد أدنى لمعيشة الفرد أو بعبارة أخرى ضمان المساواة الحيوانية في أبسط مظاهرها .

وما يبرز في النفس ما نراه من انخراط مستوى المعيشة في عصر متوسط دخل الفرد فيها لا يزيد على أسعة جنينيات في العام بينما يصل هذا الدخل في بعض الأمم التي لا تضاهي مواردنا موارد مصر تسعة أضعاف .

إن من حق الفرد على الدولة أن تجرده عملاً مادام قادراً عليه وتكفل له مطالب الحياة ما دام يتطلبها، وليس ينبغي من الحق شيئاً أن تنقلب الدولة إلى معمل قوانين لمكافحة التشرد والحرمة بكل إجراء الإصلاحات التي تقضي على عوامل الشرف في مكانها الأولى .

ولا يجدي أن يلجأ المجتمع إلى مسكنات وقتية ما دامت بواعث الشراعية بل مناصلة. وليس نعني بهذا ألا تنشئ الدولة المؤسسات والملاجئ، لإصلاح الأطفال المشردين وإنما نقول أن الواجب الأول هو كفاح الفقر والافتقار في البيئات التي رسمنا لها صورة سوداء قائمة ولكنها صحيحة لا تنفك تغذف على المجتمع في كل عام بطائفة جديدة من الأطفال المشردين والمجرمين الذين تضميق بهم المؤسسات وتفيض بهم السجون .

ولعل ما يسترعى النظر أن إصلاحية الأحداث تغذي على الدوام إصلاحية الرجال فنجيء مصداقاً لتلك الحكمة النابذة أن حدث اليوم المشرد هو مجرم الغد الخطر .

وإذا كنا ننادي بضرورة كفاح الفقر قطعاً لدابر التشرد والجرمة فلماذا نعمل ذلك باسم الإنسانية المعذبة ولكن باسم مصلحة الدولة ذاتها فالمازح المذموم والآراء الخطرة والجنوح إلى الشر والتزوع إلى الجريمة كل أولئك لا يثبت إلا في خلال الفقر .

ومن واجب الدولة أن تفرض الضرائب على الأرباح الناشئة لتحقيق غير قليل من مبادئ العدل الاجتماعي لا بل من عوامل التوازن الاجتماعي .

ولقد بدأنا نسمع أذان الحرب العالمية الماضية الماخرة نعمة حاوة عذبة تضرب على قيثارة - التامين ضد العوز والخوف فبذا لو صححت الوعود .

وإذا كان صاحب مشروع يصف مسروعه بأنه نصف الطريق إلى موسكو فنحن لا نشأ من نصف الطريق إلى موسكو وإنما نتلمس الطريق إلى مبادئ العدل الاجتماعي .

ومصر بجماله باد بكر لا تزال ثروتها المعدنية بغير استغلال بل لا يزال كثير من مصانعها بنيران استغلال. أوليس من المؤلم حقاً أن يكون في مصر قرابة ٤ مليون فدان بور يمكن استثمارها فنادر على المصريين أخلاف الرزق وتحمل مشكلة زيادة السكان ، ومصر أكثر

بلاد الأرض طرا ازدحاما بالسكان، وإذا كان سكانها اليوم بلاون أو يماوزون التسعة عشر مليوناً فلا خرف إذا صحت الغزائم على استعمال كل مرافقها الحيوية إذ أنها تستوجب ٥٠ مليون نسمة .

ولقد حبا الله مصر بذل ميمون الغدوات مبارك الروحات ولكن من عجب إذا أنتركه إبان الصيف يتصب في البحر هدرا ومن السنة أبعث السيئه أن باقى بالجواهر في البحر هدرا .

إنشاء الإصلاحات والملاحى، والمستشفيات هو ما نستدبح لأنفسنا ما نسميه السياسة الاجتماعية البنوية فأما السياسة الاجتماعية الكبيرة فهى التى رسمها حدودها وهى التى تقضى بكفاح الفقر ومنع الشروع والفساد جميعا وتحققى العدل الاجتماعى التى تضمن حياة المحتسب من كل الجزات النيفة ويعيش الناس جميعا جبا الى جنب فى هدوء وسلام فى ظلال الحرية والعدالة .